

ملخص الدورة الاستثنائية شهر يوليوز 2024

عقد المجلس الجماعي لجماعة اركانسة دورته الاستثنائية لشهر يوليوز 2024 بتاريخ 16 يوليوز 2024 على الساعة العاشرة صباحا تداول خلالها النقطة المدرجة في جدول اعمال هذه الدورة وهي:

1- إعادة دراسة ميزانية سنة 2024.

2- الدراسة و المصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة اركانسة و مجلس جهة سوس ماسة.

3- الدراسة و المصادقة على اتفاقية التعاون و الشراكة من اجل الاشراف المنتدب على عمليات اقتناء و نقل و

تخزين و توزيع مواد اللقاح و المصل ضد داء السعار

و بعد اكتمال النصاب القانوني لعقد الدورة افتتح السيد الرئيس الجلسة بكلمة ترحيب شكر من خلالها كافة أعضاء المجلس على تلبيتهم الدعوة، و ذكر بعد ذلك الحاضرين بجدول اعمال هذه الدورة ثم شرع في دراسة النقطة الأولى و المتمثلة في: إعادة دراسة ميزانية سنة 2024 فقد تمت برمجة هذه الدورة الاستثنائية بحكم القانون بناء على الفصل 37 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات بعد تلقي طلب في هذا الشأن من السيد وزير الداخلية حول الرفع من الحصة الاجمالية من الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ مالي قدره: 582.000.00 درهم و كذلك طلب السيد عامل إقليم تارودانت حول الحصة الإضافية من الضريبة على القيمة المضافة التي تم تخصيصها للجماعة بناء على طلب الدعم الذي قدمته الجماعة في هذا الصدد من اجل تغطية العجز الحاصل في ميزانية سنة 2024 و ذلك و ذلك بمبلغ قدره 100.000.00 درهم. و عليه فقد تمت برمجة هذه النقطة من اجل إعادة دراسة مشروع الميزانية على ضوء هذه المستجدات و الزيادات التي عرفتتها حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة و بعد الدراسة و التفصيل اتفق أعضاء المجلس على التركيز على محوري توسيع الانارة العمومية لتغطية باقي دواوير الجماعة بهذه الخدمة و انجاز ملاعب القرب ببعض الدواوير التي تتوفر على وعاء عقاري جاهز لهذا الغرض كما تمت الزيادة في الفصل المخصص لرواتب الموظفين و العوان لتغطية الزيادة المرتقبة في اجورهم بناء على مخرجات الحوار الاجتماعي و كذلك لتوظيف بعض الطر لتغطية الخصائص الحاصل في هذا المجال كما همت الزيادة كذلك مصاريف الوقود و الزيوت نتيجة للزيادات المتتالية التي تعرفها أثمان المحروقات بالسوق الدولية و الوطنية اما باقي الفصول فلن تعرف أي تغيير يذكر، و بعد نقاش بناء و مسؤول صادق المجلس على ميزانية سنة 2024 بعد إعادة دراستها.

ثم انتقل المجلس الى دراسة النقطة الثانية و المتمثلة في: الدراسة و المصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة اركانسة و مجلس جهة سوس ماسة فالأمر يتعلق بمشروع تأهيل مركز اركانسة في اطار شراكة مع مجلس جهة سوس ماسة فبعد انجاز الشطر الأول و الثاني من مشروع تأهيل مركز اركانسة تم التفكير في إتمام تأهيل هذا المركز و البحث عن شركاء لإنجاز هذا المشروع فتم ابرام اتفاقية شراكة مع مجلس جهة سوس ماسة من خلال مشروع تأهيل مركز اركانسة بمبلغ مالي قدره 5.000.000.00 درهم سوف يساهم مجلس جهة سوس ماسة من خلاله بمبلغ 3.000.000.00 درهم على ان تساهم الجماعة بمبلغ 2.000.000.00 درهم، و بما ان ميزانية الجماعة لن تستطيع تغطية هذا المبلغ فقد تم تقديم ملتمس الى وزارة الداخلية من اجل تغطية حصة الجماعة في هذه الاتفاقية و يهم هذا المشروع بالخصوص تهيئة الأحياء الناقصة التجهيز و تهيئة الطرق و الأزقة و الترصيف و تهيئة الساحات و الانارة العمومية و انجاز قنوات لتصريف مياه الأمطار و قنوات التطهير السائل، فهذا المشروع سوف يساهم في إعطاء اشعاع كبير للمركز و تحسين جاذبيته و جماليته ليكون في مستوى المراكز القروية الحديثة و الكاملة التجهيز نظرا لكونه مركزا حيويا يتوفر على كل المرافق الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية الهامة بالنسبة لسكان الجماعة إضافة الى الجماعات المجاورة، و بعد عرض الاتفاقية على الدراسة و النقاش اتف أعضاء المجلس على أهمية هذا المشروع و حيويته بالنسبة للمنطقة فتمت الموافقة بالإجماع على الاتفاقية.

اما النقطة الثالثة فهي: الدراسة و المصادقة على اتفاقية التعاون و الشراكة من اجل الاشراف المنتدب على عمليات اقتناء و نقل و تخزين و توزيع مواد اللقاح و المصل ضد داء السعار فالأمر يتعلق باتفاقية شراكة و تعاون بين كل من

المديرية العامة للجماعات الترابية و مجلس عمالة إقليم تارودانت و الجماعات الترابية للإقليم في موضوع الاشراف المنتدب على عمليات اقتناء و تخزين و توزيع مواد اللقاح و المصل ضد داء السعار و تهدف هذه الاتفاقية الى تقريب وتعزيز وتحسين الخدمات المتعلقة بالعلاجات الوقائية المقدمة للمواطنين المعرضين إلى داء السعار والرفع من جودتها، خاصة بالمناطق القروية والنائية وتجاوز الإكراهات المرتبطة بعمليات اقتناء ونقل وتخزين وتوزيع مواد اللقاح والمصل ضد هذا الداء من طرف الجماعات، ووفق الشروط التي تحترم سلسلة التبريد والحفاظ على جودة وسلامة هذه المواد الحيوية و ذلك لكون اقتناء هذه المواد يندرج في إطار النفقات الإجبارية للجماعات وأن الاتفاقية الإطار للشراكة والتعاون المبرمة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية سنة 2018 بهدف تحسين وتعزيز الخدمات المتعلقة بالعلاجات الوقائية ضد داء السعار لا تعفي بتاتا هذه الجماعات من ممارسة الاختصاصات الموكولة إليها في هذا المجال، حيث أن دور وزارة الصحة والحماية الاجتماعية يبقى تكميلا لسد الخصاص الذي تعاني منه الجماعات و بالتالي فهذه التدابير و الشروط التي نصت عليها الاتفاقية ترمي الى تنظيم هذه العملية و مسار اقتناء و توزيع هذا اللقاح حتى يكون في متناول المواطنين بالمراكز الصحية في الوقت المناسب و كذلك من اجل تفادي التعثر الذي يحصل أثناء برمجة و تنفيذ الجماعات الترابية للنفقات المتعلقة باقتناء هذا المصل لفائدة المجلس الإقليمي و ذلك باعتماد اقتطاع مبلغ الدعم من الحصص الإجمالية من الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للجماعات المستفيدة خلال السنة الموالية لتقديم الدعم و فتح هذه الاعتمادات في ميزانية المجلس الإقليمي و ذلك قبل متم شهر مارس من كل سنة تفاديا لأي تأخير او تعثر، و بعد مناقشة الاتفاقية اكد أعضاء المجلس أهمية توفير هذا اللقاح للمواطنين بالكيفية و الكمية المطلوبة تفاديا لأي تعثر و حفاظا على صحة و سلامة المواطنين بعد ذلك صادق المجلس على هذه الاتفاقية بالاجماع.

في الأخير اختتمت الدورة بتلاوة البرقية الرسمية و الدعاء لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالنصر و التأييد.